مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

الاحتجاجات في إيران بين الإنهاك البنيوي والمسار الإسقاطي..

قراءة تحليلية في الشروط والسيناريوهات وتداعياتها الخليجية

يوسف كامل خطاب

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث

المقدمة

تشهد إيران منذ أواخر ديسمبر ٢٠٢٥ موجة من الاحتجاجات الواسعة النطاق، بدأت كاحتجاج اقتصادي على انهيار العملة الوطنية (التومان) الذي شهد تراجعًا حادًا، إذ تجاوز سعر الدولار في السوق غير الرسمية عتبة ١٤٠ ألف تومان، وارتفع معدل التضخم إلى ما يفوق ٥٢٪ بنهاية عام ٢٠٢٥، ما أدى إلى زيادة ملموسة في معدلات الفقر والركود؛ وسرعان ما تحول الاحتجاج الاقتصادي إلى سياسي ضد النظام الثيوقراطي بقيادة المرشد الأعلى علي خامنئي. ولم تتوقف الاحتجاجات منذ اندلاعها، إلى أن دخلت أسبوعها الثالث بحلول يناير ٢٠٢٦، وتصاعدت مواجهات النظام لها، فأسفرت عن مئات القتلى والآلاف من الاعتقالات، وسط انقطاع شبه كامل للإنترنت وتدخل أمني وعسكري مكثف من الحرس الثوري والباسيج وغيرهما

ويثير هذا الوضع تساؤلات حول بداية الاحتجاجات وتطورها والأسباب التي أدت إليها، وعوامل تصعيدها وانتشارها، والاختلاف بينها وبين ما سبقها من احتجاجات، وإمكانية إسقاطها للنظام الحاكم، ومخاطر ذلك على دول الخليج العربية، وما الذي يعين عليها فعله؟

تهدف هذه الورقة البحثية التحليلية إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة من خلال استعراض البيانات المتاحة من مصادر دولية وإقليمية، مع التركيز على التحليل الموضوعي للواقع الحالي والسيناريوهات المحتملة. معتمدةً على تقارير إعلامية حديثة وتحليلات استراتيجية، مع النظر في التحيزات المحتملة للمصادر لضمان توازن الرؤى.

الاحتجاجات الحالية في إيران وتطوراتها

تأتي الاحتجاجات الراهنة في إيران في سياق اقتصادي واجتماعي وسياسي شديد التعقيد، يتسم بتراكم الأزمات لا بتعاقبها. فمن جهة، تعاني البلاد من اختلالات اقتصادية هيكلية تشمل التضخم المرتفع، وتآكل القوة الشرائية، وتفاقم البطالة بين الشباب، وتراجع قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية. ومن جهة أخرى، تواجه الدولة أزمة شرعية متنامية، ناتجة عن انسداد الأفق السياسي، وغياب قنوات التعبير المؤسسي، واتساع الفجوة بين الخطاب الرسمي والواقع المعيشي.

ويُضاف إلى ذلك عامل التحولات الثقافية والاجتماعية، ولا سيما بين الأجيال الشابة، التي باتت أقل ارتباطًا بالمرجعيات الأيديولوجية للنظام، وأكثر اتصالًا بالعالم الخارجي عبر الفضاء الرقمي، ما أسهم في إعادة تعريف مفاهيم الطاعة والشرعية والاحتجاج.

بداية الاحتجاجات

بدأت الاحتجاجات في ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥ من قبل التجار (البازار) في أسواق طهران التجارية، كرد فعل على انخفاض قيمة الريال أمام العملات الأجنبية بنسبة تصل إلى ٨٠ ٪ وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتفاقم المشكلات الاقتصادية. وسرعان ما امتدت الاحتجاجات إلى جميع المحافظات الـ(٣١)، بما في ذلك المناطق الكردية والعربية، مع مشاركة ملايين المتظاهرين

في أكثر من ١٨٠ مدينة. وتعدُّ هذه الاحتجاجات هي الأكبر منذ ٢٠٢٢، وتأتي في سياق ضعف وكلاء إيران الإقليميين (مثل حزب اللّه وحماس) بعد ضربات إسرائيلية، مما يزيد من الضغط الداخلي.

وبحسب تقرير نشرته (وكالة أنباء نشطاء حقوق الإنسان الإيرانية المستقلة) (هرانا)، التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها، فإن الاحتجاجات شهدت حتى يوم ١١ يناير ٢٠٢٦ مقتل ١١٦ شخصًا، بينهم ٤ من العاملين في المجال الصحي، و٣٧ عنصرًا من قوات الأمن. وأشار التقرير إلى توقيف ألفين و٦٣٨ متظاهرًا في عموم البلاد، على خلفية الاحتجاجات. كما أسفرت الاحتجاجات، بحسب التقرير نفسه، عن إصابة أكثر من ألفين و٦٠٠ شخص. ولم تصدر السلطات الإيرانية أي بيان رسمي حتى كتابة هذه الورقة بشأن أعداد القتلى أو الجرحى أو الموقوفين في الاحتجاجات؛ حيث اكتفى قائد الشرطة الوطنية الإيرانية، أحمد رضا رادان، يوم ١١ يناير ٢٠٢٦، بالإعلان عن اعتقال (عدد كبير من الشخصيات البارزة في حركة الاحتجاجات) التي اجتاحت البلاد خلال الأسبوعين الماضيين؛ مؤكدًا على أنهم «سيلقون عقابهم بإذن اللّه، بعد استكمال الإجراءات القانونية»، دون الخوض في تفاصيل حول عدد المعتقلين أو هوياتهم.

التدخُّل الأمريكي للتصعيد

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب هدد بتدخل بلاده ضد إيران في حال استمر العنف ضد المتظاهرين، وكتب ــ في منشور عبر وسائل تواصل اجتماعي يوم ٩ يناير ٢٠٢٦ «إيران تتطلع إلى الحرية، ربما بشكل لم يحدث من قبل. الولايات المتحدة الأمريكية تقف على أهبة الاستعداد للمساعدة».

كما نشر السيناتور الأمريكي ليندسي غراهام عدة منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي دعماً للاحتجاجات، ومنها: «إلى الشعب الإيراني: كابوسكم الطويل يقترب من نهايته». وأضاف أن «شجاعتهم وعزمهم على إنهاء اضطهادهم قد لاحظهما الرئيس الأمريكي». وتابع في المنشور نفسه: «المساعدة قادمة». وفي وقت سابق، قال: «إلى قيادة النظام: لن تمرّ وحشيتكم ضد الشعب الإيراني العظيم دون ردّ».

وقام إيلون ماسك بتوفير وصول مجاني ومفتوح إلى شبكة الأقمار الصناعية (ستارلينك) للمحتجين الإيرانيين؛ وجاءت هذه الخطوة في أعقاب قيام السلطات الإيرانية بقطع خدمة الإنترنت بشكل كامل عن معظم المدن والمحافظات، في محاولة للتعتيم على الاحتجاجات الشعبية المتصاعدة، وكان هدف ماسك من تلك المبادرة هو كسر السيطرة الحكومية الإيرانية على الفضاء، وفتح نافذة اتصال آمنة للمحتج

ين تضمن تواصلهم مع العالم الخارجي وتوثيق الأحداث الجارية، وفضح ما يقوم به النظام ضد المحتجين من قتل واعتقال.

وذكرت صحيفتا نيويورك تايمز وول ستريت جورنال، نقلاً عن مسؤولين أمريكيين لم يُكشف عن هويتهم، أن ترامب قد عُرضت عليه خيارات عسكرية لضرب إيران، لكنه لم يتخذ قرارًا نهائيًا.

إسرائيل على خطى التصعيد

على الطرف الآخر كانت إسرائيل في حالة تأهب قصوى تحسبًا لأي تدخل أمريكي محتمل في إيران، وفقًا لما أفادت به مصادر إسرائيلية مطلعة لوكالة رويترز للأنباء.

بأن كما أفاد مصدر إسرائيلي، أن مكالمة هاتفية تمت يوم ٩ يناير ٢٠٢٦، بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، ناقشا خلالها احتمال التدخل الأمريكي في إيران. وفي مقابلة مع مجلة الإيكونوميست نُشرت يوم ٨ يناير ٢٠٢٦، حذر نتنياهو من عواقب وخيمة ستلحق بإيران إذا ما هاجمت إسرائيل. وفي إشارة إلى الاحتجاجات، قال: «فيما عدا ذلك، أعتقد أنه ينبغي علينا أن ننتظر ونرى ما يحدث داخل إيران».

في السياق ذاته، أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي، جدعون ساعر، أن إسرائيل تدعم الشعب الإيراني فيما وصفه بـ «نضاله من أجل الحرية»، وحث الاتحاد الأوروبي على تصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمةً إرهابية. وقال ساعر في مقابلة مصورة نُشرت على حسابه عبر منصة إكس، يوم ١٠ يناير ٢٠٢٦: «ندعم نضال الشعب الإيراني من أجل الحرية ونتمنى له التوفيق». وقال ساعر إنه أبلغ وزير الداخلية الألماني الزائر، ألكسندر دوبريندت، «أن الوقت قد حان لتصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمةً إرهابية داخل الاتحاد الأوروبي»، مضيفًا: «لطالما كان هذا موقف ألمانيا، واليوم باتت أهمية هذه المسألة واضحة للجميع».

السلطات الإيرانية ومحاولة الاحتواء

سعت السلطات الإيرانية لاحتواء الموقف بطلب الحوار، حيث دعا الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان إلى ضبط النفس والإصغاء لمطالب المحتجين؛ وأقر بحالة الاستياء الشعبي، مؤكدا أن الحكومة مسؤولة عن المشاكل الاقتصادية الراهنة، وحث المسؤولين على عدم إلقاء اللوم على جهات خارجية مثل الولايات المتحدة. وأعرب بزشكيان عن عزم حكومته على حل المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الشعب، مؤكدًا أن النظام الإيراني مستعد للاستماع إلى شعبه. كما حثّ بيزشكيان أفراد الشعب على النأي بأنفسهم عن «المشاغبين والإرهابيين» قائلًا «أحث شعبنا العزيز على التجمع في كل حي وعدم السماح لهم بإثارة الفوضى».

كما دعا المرشد الإيراني علي خامنئي الشعب إلى توحيد صفوفه أمام من وصفهم بالأعداء، مؤكدًا أن الجمهورية الإسلامية لن تتراجع قيد أنملة عن مبادئها، وأن إيران لن تتحمل العمالة للأجانب. وجاء حديث المرشد للشعب الإيراني عقب تصريحات للرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي حذر السلطات الإيرانية من استخدام العنف ضد المتظاهرين، مهددًا باتخاذ إجراءات قاسية ضدها.

فيما حذّر رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف، الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من أن أي هجوم أمريكي سيجعل من إسرائيل والقواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة «أهدافًا مشروعة»، وذلك ردًا على تهديدات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإيران بالتدخل.

اختلاف الاحتجاجات الإيرانية الحالية عن سابقاتها

تختلف الاحتجاجات الإيرانية الحالية عن سابقاتها، ليس من حيث الحجم وحده، بل من حيث طبيعتها البنيوية، ووظيفتها السياسية داخل معادلة الحكم. ويمكن تلخيص عناصر الاختلاف الجوهرية في أربع سمات مترابطة:

أولًا: التحول في سقف الخطاب السياسي:

كانت الاحتجاجات السابقة، ولا سيما في أعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٧ و٢٠١٩، و٢٠٢٢م، تتمحور في معظمها حول مطالب إصلاحية أو اقتصادية أو انتخابية، حتى عندما اتسعت رقعتها. أما الاحتجاجات الحالية، فقد تجاوزت هذا السقف بوضوح، وانتقلت إلى التشكيك في شرعية النظام ذاته، واستهداف ولاية الفقيه بوصفها بنية حكم، لا مجرد سياسة قابلة للتعديل. وهذا التحول يجعل الاحتجاج ذا طابع وجودي بالنسبة للنظام، لا احتجاجًا قابلًا للاحتواء الإصلاحي.

ثانيًا: اتساع القاعدة الاجتماعية وتنوّعها الأفقي:

لم تعد الاحتجاجات حكرًا على طبقة بعينها أو جيل محدد، بل باتت تشمل شرائح شبابية، ونساء، وطلابًا، وعمالًا، وأقليات قومية، مع حضور متزامن في مدن مركزية وأطراف مهمّشة. هذا الاتساع يُضعف فعالية المعالجة الأمنية التقليدية القائمة على الفصل بين «مناطق ساخنة» وبقية الجغرافيا، ويجعل الاحتجاج ظاهرة مجتمعية ممتدة لا حدثًا موضعيًا.

ثالثًا: تراجع الخوف وتآكل هيبة الردع:

على الرغم من استمرار قدرة الدولة على القمع، فإن الاحتجاجات الحالية تعكس انكسارًا تدريجيًا لحاجز الخوف، وجرأة متزايدة في مواجهة الرموز الدينية والسياسية للنظام. هذا العامل لا يُسقط النظام فورًا، لكنه يغيّر معادلة السيطرة طويلة الأمد، لأن الأنظمة العقائدية تعتمد في بقائها على مزيج من القسر والرهبة والشرعية، وليس على القسر وحده.

رابعًا: تزامن الاحتجاج مع أزمة بنيوية متعددة الأبعاد:

لا تأتي التحركات الحالية من فراغ، بل تتقاطع مع أزمة اقتصادية خانقة، وتآكل في الموارد، وضغوط خارجية، وانسداد سياسي كامل. وفي هذا السياق، لم تعد الدولة قادرة على تقديم تنازلات اقتصادية فعالة أو «صفقات اجتماعية» تُعيد إنتاج القبول الشعبي، وهو ما يجعل كل موجة احتجاجية جديدة أكثر كلفة على النظام من سابقتها.

Photo Source: BBC.com (2025)

وخلاصة الأمر أن ما يميز الاحتجاجات الإيرانية الحالية هو أنها لم تعد حدثًا احتجاجيًا دوريًا داخل النظام، بل مؤشرًا على انتقال المجتمع إلى طور التشكيك في أسس الحكم نفسها. ولا يعني بالضرورة سقوطًا وشيكًا للنظام، لكنه يعني أن آليات الاحتواء التقليدية أصبحت أقل فاعلية، وأن إيران دخلت مرحلة اضطراب طويل الأمد تتراكم فيها شروط التحول، حتى إن تأخرت لحظة الانكسار.

تشكل المؤسسات الأمنية، وعلى رأسها الحرس الثوري، العمود الفقري للنظام الإيراني، ليس فقط بوصفها أداة قمع، بل كفاعل اقتصادي وسياسي متكامل؛ وهذه الطبيعة تجعل النظام قادرًا على امتصاص الصدمات الاجتماعية

الاحتجاجات الحالية وإسقاط النظام في إيران

على الرغم من تكرار الموجات الاحتجاجية وتداخل دوافعها، وما تعكسه من حالة تآكل عميق في العلاقة بين المجتمع والدولة، وما تُظهره من تحوّل نوعي في طبيعة الخطاب الاحتجاجي من المطالب الإصلاحية الجزئية إلى التشكيك في بنية النظام السياسي ذاته. وعلى الرغم أيضًا من اتساع نطاقها الجغرافي والاجتماعي، فإن التقدير العام يشير إلى أن هذه التحركات، في صورتها الحالية، غير كافية لإسقاط النظام في المدى القصير؛ لكنها تُدخل النظام الإيراني في مرحلة إنهاك استراتيجي ممتد، وتُراكم شروط التحول السياسي على المدى المتوسط، وربما تفتح المجال أمام سيناريوهات كسر مفاجئ إذا تلاقت مع متغيرات داخلية أو خارجية حاسمة.

ويعود ترجيح ألا تؤدي الاحتجاجات الحالية إلى سقوط النظام فورًا إلى عدة اعتبارات، منها:

١. طبيعة النظام الإيراني كمنظومة عقائدية ـ أمنية

يتمتع النظام في إيران ببنية مركّبة تجمع بين الشرعية الأيديولوجية، والقدرة الأمنية العالية، والتغلغل المؤسسي في الاقتصاد والمجتمع. وتشكل المؤسسات الأمنية، وعلى رأسها الحرس الثوري، العمود الفقري لهذه المنظومة، ليس فقط بوصفها أداة قمع، بل كفاعل اقتصادي وسياسي متكامل؛ وهذه الطبيعة تجعل النظام قادرًا على امتصاص الصدمات الاجتماعية، وإدارة الاحتجاجات بأسلوب الاستنزاف الطويل، بدل المواجهة الشاملة التي قد تؤدي إلى انكسار مفاجئ.

٢. غياب الانقسام داخل النواة الصلبة للسلطة

ويُعد هذا العامل حاسمًا في تفسير صمود النظام؛ إذ تُظهر تجارب التحولات السياسية الكبرى أن سقوط الأنظمة العقائدية لا يحدث بفعل الشارع وحده، بل نتيجة تصدعات داخلية في مراكز القرار والقوة. ولا تظهر مؤشرات جدية، حتى اللحظة، على انقسام داخل مؤسسات القوة الأساسية، سواء على مستوى الحرس الثوري، أو الأجهزة الأمنية، أو المؤسسة الدينية العليا؛ فما زالت هذه المراكز متماسكة، رغم ما تعانيه من ضغوط متزايدة.

٣. الافتقار إلى القيادة الموحدة والبديل السياسي

تتسم الاحتجاجات الإيرانية بطابعها اللامركزي، وهو ما يمنحها قدرة على الاستمرار، لكنه في الوقت ذاته يحدّ من قدرتها على التحول إلى مشروع سياسي بديل. فلا توجد قيادة واضحة، ولا برنامج انتقالي متفق عليه،

ولا قنوات تفاوض أو تمثيل سياسي يمكن أن تفرض نفسها على النظام أو على المجتمع الدولي. ويستفيد النظام من هذا الفراغ، إذ يتعامل مع الاحتجاجات بوصفها موجات غضب قابلة للاحتواء، وليست تهديدًا سياسيًا منظمًا.

من جهة أخرى لا يوجد بديل سياسي لملء الفراغ السياسي فيما لو أسقط النظام الحالي، على نحو ما كان عليه الحال عندما أسقط نظام الشاه عام ١٩٧٩م، حيث كان قائد الثورة الإسلامية (الخميني) ومؤيدوه جاهزين لتولي السلطة وتغيير نظام الحكم.

لا يُعدّ رضا بهلوي ــ حسب ما قد يتصور البعض ــ بديلًا واقعيًا لنظام الملالي في صورته الحالية، رغم حضوره الرمزي والإعلامي بوصفه نجل آخر شاه لإيران ومعارضًا واضحًا لولاية الفقيه. فافتقاره إلى قاعدة اجتماعية مؤثرة داخل إيران، وغياب أي نفوذ له داخل مؤسسات القوة، ولا سيما الحرس الثوري، يجعله غير قادر على إدارة مرحلة انتقالية أو ضمان الاستقرار بعد أي انهيار محتمل للنظام.

كما أن الذاكرة التاريخية السلبية المرتبطة بعهد الشاه، وبخاصة لدى الأجيال الشابة، تُضعف من قابلية استدعاء النموذج الملكي بوصفه حلًا، فيما يظل خطابه السياسي العام، القائم على وعود ديمقراطية مؤجلة إلى ما بعد السقوط، عاجزًا عن تقديم تصور عملي لليوم التالي. وبناءً عليه، فإن الدور الأكثر واقعية لرضا بهلوي يظل محصورًا في كونه رمزًا معارضًا أو جزءًا من مظلة انتقالية أوسع، لا قائدًا فعليًا لبديل حاكم في إيران، حيث يُرجَّح أن ينبثق أي تحول حقيقي من داخل توازنات الداخل لا من قوى المنفى.

شروط تحول الاحتجاجات إلى مسار إسقاطي

لا تتحوّل الاحتجاجات، في الأنظمة العقائدية ــ الأمنية مثل إيران، إلى مسار إسقاطي بمجرد اتساعه أو اشتداد شعاراته، ولكن ذلك يتم عندما يتقاطع مع شروط حاسمة تغيّر توازن القوة داخل الدولة نفسها. ويمكن تلخيص هذه الشروط في إطار تحليلي متماسك على النحو الآتي:

أولًا: حدوث تصدّع داخل النواة الصلبة للسلطة:

العامل الفاصل في أي انتقال إسقاطي هو انقسام أو تردد داخل مؤسسات القوة، ولا سيما الأجهزة الأمنية والعسكرية؛ وما دام الحرس الثوري وأجهزة الأمن متماسكة ومقتنعة بأن بقاء النظام يخدم مصالحها ووجودها، فإن الاحتجاج يبقى قابلًا للاحتواء مهما بلغ اتساعه. أما لحظة التحول الحقيقي فتبدأ عندما تتراجع قناعة هذه المؤسسات بجدوى الدفاع عن النظام، أو عندما تنشأ صراعات داخلية بين أجنحتها حول كلفة الاستمرار.

ثانيًا: انتقال الاحتجاج من التظاهر إلى العصيان المدني المنظم:

تظل المظاهرات، مهما كانت واسعة، أداة ضغط رمزية ما لم تتحول إلى شلل فعلي في وظائف الدولة؛ وعليه فإن المسار الإسقاطي يمكن أن يتحقق عندما تترافق الاحتجاجات مع إضرابات ممتدة في القطاعات الحيوية، وتعطيل متعمد للإدارة، ورفض جماعي للامتثال، بما يجعل الدولة عاجزة عن الحكم لا مجرد مواجهة غضب شعبي. التنظيم هنا أهم من العدد، والاستمرارية أهم من الزخم اللحظي.

ثالثًا: وصول الأزمة الاقتصادية إلى عتبة عدم القدرة على الحكم:

تستطيع الأنظمة العقائدية القمع لفترات طويلة، لكنها تعجز عن الحكم حين تفقد القدرة على دفع الرواتب، وضبط العملة، وتأمين الحد الأدنى من الخدمات. وعندما يصبح استمرار الدولة ذاته مهددًا ماليًا، تتحول الاحتجاجات من عبء أمني إلى أزمة وجودية، وتبدأ النخب في البحث عن مخارج فردية أو تفاوضية خارج إطار النظام القائم.

رابعًا، ظهور بديل انتقالي مقبول أو إطار جامع:

لا يشترط أن يكون البديل قائدًا واحدًا، بل يكفي وجود مظلة سياسية أو تصور انتقالي يطمئن شرائح المجتمع ومؤسسات الدولة إلى أن "ما بعد النظام" ليس فراغًا أو فوضى. في غياب هذا الأفق، تميل قطاعات واسعة، بما فيها المتضررة من النظام، إلى تفضيل بقاء الوضع القائم على مغامرة مجهولة النتائج.

خامسًا، تغيّر البيئة الدولية بما يرفع كلفة بقاء النظام:

وهذا العامل الخارجي لا يكون حاسمًا بمفرده، لكنه يصبح مؤثرًا عندما يتقاطع مع أزمة داخلية عميقة، عبر تقليص موارد النظام، أو سحب الغطاء السياسي، أو فتح قنوات بديلة مع فاعلين انتقاليين. في هذه الحالة، يشعر جزء من النخبة بأن النظام لم يعد قابلًا للحماية خارجيًا كما في السابق.

خلاصة القول إن الاحتجاجات تتحول إلى مسار إسقاطي عندما يفقد النظام في آنٍ واحد القدرة على القمع الفعّال، والقدرة على الحكم الاقتصادي، والقدرة على الحفاظ على تماسك نخبته. دون التلاقي بين هذه العناصر الثلاثة، يبقى الاحتجاج عامل إنهاك طويل الأمد لا أداة إسقاط فوري، حتى لو بدا واسعًا ومتصاعدًا في الظاهر.

وعند تطبيق الشروط السالفة لتحول الاحتجاجات إلى مسار إسقاطي على الحالة الإيرانية الراهنة، يتضح أن إيران تقف في منطقة وسطى بين «الإنهاك الطويل» و«التحول الحاسم»، وأن المعضلة الأساسية ليست في وجود احتجاجات واسعة بقدر ما هي في عدم اكتمال حلقات الكسر التي تنقل الاحتجاج من ضغط اجتماعي متصاعد إلى أزمة سيادية تُهدد بقاء النظام.

> **تتحول الاحتجاجات إلى مسار إسقاطي عندما يفقد النظام في آنٍ واحد القدرة على القمع الفعّال، والقدرة على الحكم الاقتصادي، والقدرة على الحفاظ على تماسك نخبته**

فعلى الصعيد الأمني؛ لا تظهر حتى الآن علامات مؤكدة على تصدع داخل النواة الصلبة للسلطة، ولا سيما داخل الحرس الثوري وأجهزة الأمن، إذ ما تزال هذه المؤسسات تتصرف بوصفها الضامن النهائي لبقاء النظام ومصالحها الاقتصادية ــ السياسية، وهو ما يجعل قدرة الدولة على الاحتواء القسري قائمة، وإن كانت أكثر كلفة من السابق. وفي المقابل، تبدو مؤشرات الانتقال من «التظاهر» إلى «العصيان المدني المنظم» محدودة ومجزأة؛ فالاحتجاجات تتكرر وتتسع،

لكنها لم تترجم بعد إلى شلل وظيفي ممتد في القطاعات الحيوية يوقف دوران الدولة أو يقوّض قدرتها اليومية على الإدارة، وهو عنصر يُعد فاصلاً في تجارب التحول الإسقاطي.

وعلى الصعيد الاقتصادي؛ نجد أن الضغوط المعيشية وتدهور مؤشرات الاستقرار النقدي وارتفاع تكلفة الحياة تعمّق الغضب الاجتماعي، إلا أن الاقتصاد لم يصل بعد ـــ وفق منطق بقاء الدولة ـــ إلى عتبة «عدم القدرة على الحكم» التي تتمثل في عجز واسع عن دفع الرواتب أو فقدان السيطرة على الخدمات الأساسية بصورة شاملة؛ ومع ذلك فإن استمرار الاستنزاف دون حلول هيكلية يرفع احتمال الاقتراب من هذه العتبة مع الزمن، ما يجعل كل موجة احتجاج لاحقة أكثر قابلية لتوليد أزمة سيادية من سابقتها. أما شرط «البديل الانتقالي المقبول»، فيظل أحد أبرز نقاط الضعف لدى المعسكر الاحتجاجي؛ فغياب مظلة سياسية جامعة وخطة انتقال واضحة يزيد مخاوف قطاعات اجتماعية ومؤسسات بيروقراطية من فراغ ما بعد السقوط، وهو ما يسهّل على النظام إعادة تقديم نفسه بوصفه «أهون الشرّين»، ويمنح خطاب الاستقرار وزنًا أكبر من وزن التغيير لدى فئات مترددة.

وفيما يتعلق بالعامل الدولي؛ فإن البيئة الخارجية تضغط على النظام وتزيد تكلفة المناورة، لكنها لم تتحول بعد إلى عامل حاسم يدفع النخبة إلى مراجعة خيار البقاء أو يفتح قنوات انتقال دولية واضحة ومؤثرة. وبناءً عليه، فإن الصورة العامة تشير إلى أن الاحتجاجات الإيرانية الراهنة تمتلك مقومات إنهاك بنيوي متزايد، لكنها لم تُحقق بعد التلاقي الضروري بين انقسام النخبة، والعصيان المنظم، والشلل الاقتصادي، ووجود بديل انتقالي يطمئن الداخل، وهي العناصر التي متى ما تزامنت ـــ ولو جزئيًا ـــ يمكن أن تنقل إيران من مرحلة اضطراب طويل الأمد إلى لحظة كسرٍ إسقاطية تتغير فيها قواعد اللعبة بسرعة.

السيناريوهات المحتملة لتطور الأوضاع في إيران

في ضوء عدم اكتمال الشروط الحاسمة لتحول الاحتجاج إلى مسار إسقاطي، يظل المشهد الإيراني مفتوحًا على ثلاثة سيناريوهات رئيسة، تتحدد احتمالات تحققها بمدى تطور عناصر الكسر البنيوي داخل الدولة والمجتمع:

السيناريو الأول، وهو الأكثر ترجيحًا على المدى القصير، ويتمثل في استمرار نمط الاحتواء القسري المصحوب بإنهاك طويل الأمد؛ حيث ينجح النظام في منع تشكّل عصيان مدني شامل أو انقسام داخل مؤسسات القوة، مستندًا إلى تماسك الحرس الثوري وقدرته على إدارة القمع بصورة انتقائية، مع تقديم تنازلات شكلية محدودة لا تمس جوهر السلطة. وفي هذا السيناريو، تبقى الاحتجاجات حاضرة في المجال العام بوصفها موجات متقطعة، لكن دون أن تتحول إلى شلل وظيفي للدولة، ما يسمح للنظام بالبقاء، وإن في حالة استنزاف متزايد وتآكل بطيء في شرعيته وقدرته على الحكم.

السيناريو الثاني، ويقوم على انتقال جزئي نحو أزمة سيادية غير مكتملة، نتيجة تزايد وتيرة الإضرابات القطاعية، وتفاقم الضغوط الاقتصادية إلى حدّ يضعف قدرة الدولة على الإدارة اليومية، دون أن يصل إلى انهيار شامل. في هذا السياق، قد تضطر النخبة الحاكمة إلى إعادة ترتيب داخلية، سواء عبر تغييرات في مراكز النفوذ، أو توسيع دور بعض الأجنحة البراغماتية، أو السعي إلى تخفيف الضغوط الخارجية بصفقات

محدودة. ورغم أن هذا السيناريو لا يؤدي إلى إسقاط النظام، فإنه يُعدّ تحوّلًا نوعيًا، إذ ينقل إيران من مرحلة «الاحتجاج المُدار» إلى مرحلة «الاستقرار الهش»، حيث تصبح قابلية الانزلاق إلى مسار إسقاطي أعلى من أي وقت مضى.

السيناريو الثالث، وهو الأقل احتمالًا لكنه الأكثر تأثيرًا، يتمثل في تحقق لحظة كسر إسقاطية ناتجة عن تلاقي عدة شروط في آنٍ واحد: تصدع داخل النواة الصلبة للسلطة، أو عجز اقتصادي حاد يعطل وظائف الدولة الأساسية، أو تحوّل الاحتجاج إلى عصيان مدني منظم ذي امتداد وطني، بالتوازي مع بروز إطار انتقالي قادر على طمأنة الداخل وتلقي دعم خارجي حذر. في هذه الحالة، لا يحدث السقوط بوصفه نتيجة مباشرة للشارع، بل كنتيجة لانهيار معادلة الحكم نفسها، حيث تفقد الدولة القدرة على القمع الفعّال والقدرة على الحكم في آن واحد، ما يفتح الباب أمام انتقال سريع وغير منضبط، ذي كلفة داخلية وإقليمية مرتفعة.

وعليه، فإن المسار المرجّح لإيران لا يزال محكومًا بمعادلة «الزمن والإنهاك»، لا بمعادلة «الانفجار الفوري». غير أن استمرار الضغوط الاقتصادية، واتساع فجوة الشرعية، وتكرار الاحتجاجات دون حلول بنيوية، يجعل الانتقال من السيناريو الأول إلى الثاني ـــ وربما الثالث ـــ أمرًا تراكميًا لا مفاجئًا، ويُبقي النظام في حالة استقرار هش قابل للكسر إذا ما اختلت إحدى ركائز تماسكه الأساسية.

توصيات للدول الخليجية

توصي الورقة الدول القريبة من إيران، وهي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن تنطلق سياساتها من افتراض واقعي مفاده أن إيران تدخل مرحلة اضطراب طويل الأمد لا سقوطًا وشيكًا، وأن إدارة المخاطر الإقليمية المرتبطة بهذا الاضطراب أكثر جدوى من الرهان على تغيير داخلي غير محسوب التوقيت أو الكلفة. وعليه، يجب أن تقوم الاستراتيجية الخليجية على مزيج من الاحتواء الوقائي، والمرونة الدبلوماسية، والاستعداد لتداعيات التحول، لا على منطق الانتظار أو الاستقطاب الحاد. ويمكن ربط التوصيات بتطورات الوضع الداخلي في إيران على النحو التالي:

أولًا: توصيات في حال استمرار سيناريو الاحتواء والإنهاك الطويل

في هذا السيناريو، يُرجَّح أن يحافظ النظام الإيراني على بقائه مع استمرار الضغوط الداخلية، ما يفرض على دول الخليج التركيز على تحييد السلوك الإيراني الخارجي بدل التعويل على انهياره الداخلي. ويتطلب ذلك تعزيز مسارات خفض التصعيد الإقليمي، لا سيما في ملفات الأمن البحري، والطاقة، وحدود الاشتباك غير المباشر، بما يقلل من قابلية النظام الإيراني لتصدير أزماته الداخلية إلى محيطه الخليجي. كما يُستحسن الحفاظ على قنوات تواصل سياسية وأمنية محسوبة مع طهران، ليس بوصفها تطبيعًا شاملًا، بل كأداة إدارة أزمات تمنع الانزلاق إلى مواجهات غير مرغوبة في فترات اضطراب الداخل الإيراني.

في الوقت نفسه، ينبغي تجنّب الخطاب الذي يُقدّم إيران بوصفها على وشك الانهيار، لأن مثل هذا الخطاب غالبًا ما يدفع النظام الإيراني إلى تشديد سلوكه الإقليمي لتعويض خسائره الداخلية، ويُقلّل من قدرة دول الخليج على المناورة الدبلوماسية.

ثانيًا: توصيات في حال الانتقال إلى سيناريو الأزمة السيادية غير المكتملة

إذا بدأت إيران تشهد شللًا اقتصاديًا جزئيًا، أو تصاعدًا في الإضرابات والعصيان المحدود، فإن الأولوية الخليجية يجب أن تكون الاستعداد لعدم الاستقرار لا التدخل في مساره. ويتطلب ذلك رفع مستوى التنسيق الأمني الخليجي، ولا سيما في حماية المنشآت الحيوية، والممرات البحرية، وسلاسل إمداد الطاقة، تحسبًا لاحتمال لجوء طهران أو وكلائها إلى التصعيد الخارجي كأداة ضغط أو تشتيت.

وفي هذا السياق، يُستحسن أن تعمل دول الخليج على بناء فهم أعمق لتوازنات النخبة داخل إيران، عبر قنوات دبلوماسية هادئة أو وساطات غير مباشرة، بهدف استشراف اتجاهات القرار الإيراني في لحظة الضعف النسبي. كما ينبغي تفادي الانحياز العلني لأي طرف معارض إيراني، لأن ذلك قد يُفقد دول الخليج موقعها كفاعل إقليمي قادر على لعب أدوار تهدئة أو وساطة في مرحلة لاحقة.

ثالثًا: توصيات في حال تحقق سيناريو الكسر الإسقاطي

في حال حدوث انهيار مفاجئ أو انتقال غير منضبط في إيران، ستكون دول الخليج أمام تحديات أمنية واستراتيجية عالية الكلفة. في هذا السيناريو، ينبغي أن تنصب الأولوية على الحفاظ على استقرار الإقليم لا على التأثير في شكل النظام الإيراني الجديد. ويتطلب ذلك دعم وحدة الدولة الإيرانية ومنع تفككها أو انزلاقها إلى صراعات داخلية ممتدة، لما يحمله ذلك من مخاطر مباشرة على أمن الخليج.

كما يُوصى بتبنّي مقاربة حذرة تجاه أي سلطة انتقالية محتملة في إيران، تقوم على الاعتراف المشروط، ودعم المسارات التي تضمن ضبط السلاح، واستمرارية مؤسسات الدولة، وعدم تصدير الفوضى. وفي الوقت ذاته، يجب الاستعداد لاحتمالات اضطراب أسواق الطاقة، عبر تنسيق خليجي ـــ دولي مسبق يحد من الصدمات الاقتصادية ويُعزز دور الخليج بوصفه عنصر استقرار عالمي.

الخلاصة التنفيذية

وتؤكد هذه التوصيات أن المصلحة الاستراتيجية لدول الخليج لا تكمن في تغيير النظام في إيران بقدر ما تكمن في تغيير سلوك إيران الإقليمي وتقليص كلفة اضطرابها الداخلي على أمن الخليج. فإيران الضعيفة وغير المستقرة قد تكون أكثر خطورة من إيران القوية المنضبطة، ما يجعل الرهان الخليجي الأمثل هو إدارة التحول لا التعجيل به، والاستعداد لكل السيناريوهات دون الوقوع في أسر أي منها.

الخاتمة

تُظهر هذه الورقة أن الاحتجاجات الإيرانية الراهنة، على اتساعها وحدّة خطابها، لا تمثل لحظة إسقاط وشيكة للنظام بقدر ما تعبّر عن دخول إيران مرحلة اضطراب بنيوي طويل الأمد، تتآكل فيها شرعية الحكم بوتيرة أسرع من تآكل أدوات القمع. فالنظام لا يزال يمتلك القدرة على الضبط الأمني ومنع الانهيار الفوري، لكنه يفعل ذلك بكلفة سياسية واقتصادية متزايدة، وفي ظل عجز متنامٍ عن إعادة إنتاج عقد اجتماعي جديد أو تقديم تسويات داخلية مستدامة.

وتؤكد الورقة أن التحول الإسقاطي في الأنظمة العقائدية–الأمنية لا يتحقق بفعل الشارع وحده، بل عند تلاقي عدة شروط حاسمة، أبرزها تصدع النواة الصلبة للسلطة، وانتقال الاحتجاج إلى عصيان مدني منظم، وبلوغ الأزمة الاقتصادية عتبة عدم القدرة على الحكم، وظهور بديل انتقالي يطمئن مؤسسات الدولة والمجتمع. وهي شروط لم تكتمل بعد في الحالة الإيرانية، لكنها باتت أقرب مما كانت عليه في موجات احتجاج سابقة.

وبناءً على ذلك، فإن السيناريو الأرجح لإيران هو استمرار حالة «الإنهاك الطويل والاستقرار الهش»، مع بقاء احتمالات التحول الحاسم مفتوحة على المدى المتوسط، لا بوصفها نتيجة حتمية للاحتجاج، بل نتيجة لتراكم أزمات الزمن وتغيّر حسابات النخبة الحاكمة. وفي هذا السياق، تخلص الورقة إلى أن مصلحة دول الخليج لا تكمن في التعويل على سقوط النظام الإيراني، بل في إدارة تداعيات اضطرابه، وتحجيم انعكاساته على أمن الطاقة والملاحة والاستقرار الإقليمي، عبر سياسات وقائية مرنة تستند إلى قراءة واقعية لمسارات الداخل الإيراني لا إلى رهانات أيديولوجية أو استعجال سياسي.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64